

من يتحمل تكلفة فشل التعليم؟!

يمكن القول أن التميز الذي أظهره وزيرنا المبجل وهو يتفاعل في اللقاءات والندوات ،هو انتقاده الشديد للمدرس باعتباره أسهم في تقويض الممارسة التربوية وجعلها لا تراوح مكانها دون استشراف لآليات الإنفتاح ال لازمة التي تتماشى مع صيحات المحيط الإقليمي والدولي حسب خطاب السيد رشيد بلمختار.

إن طرق تصريف الخطاب ، خاصة إذا تعلق الأمر بمسألة حيوية تستهدف تأهيل العنصر البشري ، ينبغي لها أن تراعي حساسية المواقف وبالتالي عليها أن تنطلق من الرصانة الفكرية العميقة التي تستهدف عملية البناء وإعادة الإعتبار للمدرس والمدرسة العمومية.

منذ مجيء بلمختار تحت مظلة النسخة الثانية الحكومية وهو يعتقد أنه يملك خاتم سليمان لحل المعضلات الخاصة بالتعليم المغربي ، مع العلم أن هذا القطاع الحيوي يتطلب تدبيراً حكومياً شاملاً لا مبنياً على تعاقبات واضحة المعالم، واستحضاراً نوعياً للتجارب والتراكمات السابقة بهدف استثمار الجهود وتنويع الاختيارات الممكنة بالتوازي مع تصريف خطابات عقولانية محفزة تواكب المدرس بالعناية والتكوين ال لازمين بدل لغة الإستهجان والتحقير التي أدخلها وزيرنا المحترم في قاموسه للتواصل مع هيئة التدريس .

عندما يقول بلمختار(المدرسون الأكفاء عملة نادرة إن لم نقل مفقودة) يعني أن مؤسسات التكوين والمرجعيات البيداغوجية التي أفرزته والتي هي بالضرورة نتاج قرارات سياسية فشلت في تدبير مجال التعليم ، وبالتالي يمكن اعتبار هذا الكلام اعترافاً ضمناً بعدم كفاءة السياسات الحكومية ، بعيداً عن المزايدات ورعونة الكلمات التي تحمل المدرس تكلفة الفشل.

إن مصداقية الخطاب تتطلب وعياً تاماً بخصوصية المرحلة ورؤية تحفز على بذل الجهود ال لازمة التي تتيح فرص المشاركة العفوية في المشروع التربوي بأبعاده الشاملة من طرف جميع المتدخلين والشركاء الغيورين على قطاع التربية والتكوين.

الحديث عن الكفاءة نقاش صحي و متميز إذا استغل في تعزيز الجهود وخلق سياسة تدبيرية مناسبة لمنظومة التكوين ببلادنا و محاسبة كل الذين تاجروا بقطاع التعليم من المسؤولين دون مراعاة الشرط التربوي والأخلاقى الذي من شأنه الرفع من منسوب الجودة والإرتقاء بالممارسة التربوية .

الحديث عن الكفاءة معالي الوزير يجب أن تواكبه قرارات جريئة تستهدف انتشال التعليم بالوسط القروي من غياهب عدم المسؤولية والعشوائية ، وبالتالي ضرورة تفعيل كفاءة تدبيرية في مجال البنية التحتية للمؤسسات التعليمية وربطها بقنوات الصرف الصحي حتى يتسنى للمتمدرس الفقير ممارسة حقه البيولوجي بسلام واطمئنان.

خطاب الكفاءة من عدمها لا يجب أن يعمم بشكل جزافي، لأن هناك من الشرفاء والغيورين من ساهم و يساهم من قوت يومه ولو رمزياً لإذكاء روح جديدة داخل فضاءات ينعدم فيها شرط التمدرس خصوصاً

بالعالم القروي.

الحديث عن الكفاءة أيضا يستوجب أن يستدرج الى خانته صفقات الكتاب المدرسي المشبوهة التي أسهمت في تردي واقع التعليم والمدرسة العمومية انطلاقا من احتفائها بدروس عقيمة، إذ بدل تكريس قيم الإعتزاز بتراث البلاد والتعريف بالمنجزات الكبرى للوطن، نجدها تتخبط في عناوين من قبيل (في طريقي إلى المدرسة...) (تاريخ مدرستي...) الشيء الذي أضفى عليها الرتابة وجعلها بمثابة صور نمطية تكبح عنفوان الرقي وتضع الحواجز أمام أي تطلع أو مقارنة حقيقة لتاريخ الوطن وجغرافيته.

بدل لغة الوعيد التي تحمل المدرس تكلفة الفشل، أدعوك معالي الوزير إلى تحيين قرارات المحاسبة في حق لوبيات التعليم الخصوصي الذين حولوا المؤسسات التعليمية إلى شركات تستنزف جيوب المواطنين وتضرب في العمق أخلاقيات التدبير التربوي وتساهم في خلق التمييز بين أبناء الوطن الواحد.

هذا الخطاب المسيح بترانيم النزاهة المناسباتية، يجب أن يتوجه إلى طريقة تدبير الإطعام المدرسي الذي يخصص درهما ونصف لكل طفل في التعليم الابتدائي و سبعة دراهم لتلميذ المستوى الإعدادي، ، وبالتالي فهي دعوة صريحة لتعديل بوصلته والرفع من قيمة الوجبات الغذائية المقدمة لأبناء الوطن.

عندما تظالعك أخبار من قبيل تخصيص ميزانية 21مليار سنتيم برسم سنة 20155 للمجلس الأعلى للتربية والتكوين، 10 م لايير منها مخصصة لآليات التسيير وأجور وتعويضات أعضاء المجلس الأعلى للتعليم، تحس بالإحباط لأن مجالا حيويا كقطاع التربية والتكوين لازالت مساحته خصبة لأدبيات الريع والخطابات الفوقية التي ترتب الكلمات وتصوغ المذكرات والقرارات من فضاءات الصالونات الفخمة.

أستحلفك بالله معالي الوزير أن تراجع آليات تصريف خطاباتك، وتحاول ما أمكن زرع الأمل لأن المدرسة العمومية تحتاج منكم لغة لطيفة وبرامج عملية تخرجها من برائن المخططات العقيمة والقرارات السياسية الفاشلة.

دمتم للعمل والعطاء.